المبحث الثالث

أبعاد الحرب على الواقع الخدمي

أن المد الأخطبوطي السلبي للحرب على العراق كان آثاره على سكان العراق من حيث امد حياته من جانب والواقع الخدمي للمجتمع العراقي من جانب اخر، والملاحظ ان هذا الأثر أثقل على كاهل الحكومة العراقية في توفير مستلزمات الحياة البسيطة وبالتالي بات الإجهاد الديموغرافي واضحا على الحكومة من حيث سد حاجات سكان المجتمع العراقي كـ(نقص الغذاء والسكن، والدواء، ونقص الخدمات الحيوية (الأمن الاجتماعي)، وظهور إخطبوط البطالة... وغيره) وللأسف بدء هذا واضحا في مجتمعنا في العقود الماضية مما اربك حياة السكان.

1. الواقع الغذائي والمأوى في العراق

يعد المتخصصون الخدمات الاجتماعية كمؤشر مهم في تطور وتقدم النمو السكاني إذ تعد من أهم الحاجات المطلوبة - بعد الغذاء والسكن – للسكان، كونها ذات مساس مباشر بحياتهم اليومية بالدرجة التي يفاضلون فيها الكثير من السكان بين المناطق السكنية على أساس توفر تلك الخدمات فيها، والتي أهمها (التعليمية، الصحية، الترفيهية، التجارية، الصناعية).وعلى الرغم من تعرض واقع الخدمات الاجتماعية في العراق إلى حالة من التدمير خلال العهود السابقة بالشكل الذي أصبحت فيه لا تتلاءم مع أصالة هذا البلد ودوره الحضاري ففيما يتعلق بواقع التغذوي للسكان فان الإحصاءات تشير إلى ارتفاع نسبة أمراض سوء التغذية بين أطفال المدينة، هذا يعكس سوء الأحوال المعيشية لأغلب اسر المجتمع العراقي، وانه يحتاج ذلك إلى تحسين الأحوال المعيشية وذلك بتامين وصول المواد الغذائية الموزعة في الحصة التموينية وزيادة مفردات البطاقة التموينية وتنوعها الى جانب توفير الحليب الخاص بالأطفال لان البطاقة التموينية تعد العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه حوالي (65%) من الأسر العراقية والتي كانت من المفروض أن تغطي حوالي (3000) سعره حرارية للفرد الواحد، إلا أننا نجدها ألان تغطي اقل من (2000) سعره حرارية وهذا خلق إرباكا كبيرا في النظام الغذائي لسكان المدينة إذن لابد من تحقيق التوازن بين حجم السكان والنظام الغذائي السائد وذلك بتوفير كافة متطلبات الغذائية للسكان هذا مؤشر جدا في العمليات الديموغرافية.

أما الواقع السكني فلا زال الملايين من سكان العراق لا يستطيعون توفير مسكن مستقل لهم وإنهم يعيشون في مساكن مشتركة مع اسر أخرى، وهذا يعكس

العجز السكني مع زيادة نسبة الأسر في المجتمع العراقي، حتى إن الكثير من الأسر تخصص غرفة من المسكن (في حال زواج ابنها) لتكوين أسرة جديدة مما يضيق الفضاءات في المسكن وهذا يعد بحد ذاته مشكلة اجتماعية هامة لابد من دراستها وتنظيرها، إذن يعاني العراق أزمة سكن، سيما أن الحرب هدمت الكثير من المساكن اذ تشير الدراسات الى ان استهداف المدنيين في منازلهم في الحرب من خلال القصف الجوي والصاروخي، جعلت من الاسرة العراقية تسكن في اشباه مساكن (بيوت من الصفيح)، فضلا عن ان تدمير المنازل بسبب أعمال العنف التي رافقت الحرب كان لها اثرها السلبي على حرمان الكثير من الأسر من منازلهم خاصة بعد موجه التهجير وتفجير منازل المهجرين من السكان.فلابد من إنشاء مجمعات سكنية جديدة وحبذا لو كانت مجمعات عمودية الشكل لا أفقية لأنها تشغل مساحات اقل و، وتسد حاجات عدد اكبر من الأسر.

2. الواقع الصحي في العراق

لابد من الإشارة إلى أن العراق كان أفضل الدول في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الصحية، وباعتراف المنظمات الدولية إذ عرف عن العراق استيراد للأدوية والتجهيزات الطبية بقيمة (500) مليون دولار سنويا، ولاسيما في في الحقبة 1970_1990[1]، تشعبت آثار انهيار سلطة الدولة وتداخلت بعضها مع البعض الأخر، فمؤسسات الدولة مرتبطة بشبكة من الآليات مادية كانت أم معنوية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمواطن الذي يقع عليه الضرر الأكبر فالقصف والاستهداف العسكري للشبكة الكهربائية وأنظمة توزيع المياه كما أسلفنا بالذكر، والتي تعد من البني الأساسية المهمة لتيسير عملية المؤسسة الصحية أثرت بشكل مباشر على هذه المؤسسة.

فقد انتشرت الأمراض بشكل كبير في البلاد نتيجة للهجمات المتكررة على هذه المؤسسات الخدمية، والتضرر من عمليات السلب والنهب لمصافي مياه الشرب وأنظمة توزيع المياه النظيفة، اضطر السكان على استعمال وشرب المياه الغير نظيفة والغير معقمة، بل والتجأ الكثير منهم إلى مياه الأنهار والبرك التي يكثر فيها التعرض لأمراض مختلفة مثل البلهارزيا، والكوليرا والتيفوئيد وغيرها[2] .

وبعد 2003 قضي على المؤسسة الصحية بشكل يكاد يكون مقصودا فقد سرقت اجهزة دقيقة جداً لا يعرفها سوى المختصون، وكان لقسم منها أجزاء صغيرة فقد

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراف والعقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص184.
(2) رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص201 .

سرق هذا الجزء الصغير المهم وترك باقي الجهاز مكانه أو حطم عن قصد وهذا وراءه إياد خفية تقصد ذلك، ونتيجة لشحه الأدوية ونفاذها وعطل اغلب الآليات التكنولوجية الصحية والمختبرات، الى جانب ارتفاع أسعار الأدوية لشحتها، وظهور الصيدليات في الشوارع وعلى الأرصفة وفي بيوت موظفي الصحة وهي غير مجازة صحياً، إضافة إلى دخول الأدوية الفاسدة إلى العراق نتيجة لفتح الحدود بدون مراقبة، نضيف على ما تقدم هجرة الكثير من الأطباء إلى خارج العراق عرقلة الكثير من المراكز الصحية من أداء واجباتها للسكان، هذا الوضع اللا امن الذي طال المؤسسة الصحية خاصة قد برز بشكل كبير نتيجة أعمال العنف التي شهدها البلاد فقد هدمت العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وبهذا صار سكان العراق يعانون من مشاكل صحية أسبابها المباشرة الحروب والحصار والاحتلال مثل أمراض سوء التغذية، وأمراض المعدة والأمعاء، وجفاف الماء في الجسم والسرطانات المختلفة المصاحبة للأسلحة النووية، والعوق نتيجة لظروف الحرب والألغام، فضلا عن تفشي الأمراض النفسية كالخوف والقلق والكآبة، وأمراضا اجتماعية مثل الانتقام.

3. الواقع الاقتصادي والخدمي في العراق

مازال الوضع يتفاقم في ظل الاحتلال مع تدهور الأوضاع الأمنية وعجز الدولة عن أداء وظيفتها في حماية وتمكين الفقراء، والنهوض بالواقع الاقتصادي السيء الذي يعيشه سكان العراق من خلال وضع خطط تنموية هادفة في غاياتها الحد من انتشار الفقر من جهة، والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

أما خدمة النقل والطرق يعد من أهم عوامل زيادة الارتباط والتفاعل بين الأماكن داخل المدينة أو مع مجاوراتها، إذ بدونها يصبح التخصص الوظيفي لاستعمالات الأرض داخل المدينة أمراً مستحيلاً [1]. مازال العراق يعاني من عجز في تنفيذ مشاريع البنى الارتكازية أهمها مشاريع شبكة الطرق والشوارع التي لم تنفذت بصورة التي تتناسب وحجم النمو السكاني في المجتمع ومورفولوجية السكان في المجتمع، والتوزيع السكاني، و وفقاً للمخطط التطوري للبلد،وخصوصا أن الكثير منها أغلقت في الوقت الحاضر، فمازالت المدن بحاجة إلى (شبكات طرق جديدة، وإنشاء الجسور)، ومازال العراق مفتقدا لوسائل النقل الحديثة اذ ان الحرب عملت على تدمير الطائرات المدنية والطائرات المستخدمة في الخدمات الزراعية، فضلا

(1) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1986، ص 159 .

عن استهداف خطوط النقل سكك الحديد والقطارات وان اغلب معداتها سرقت في أعمال السلب والنهب.

أما بالنسبة للخدمات الترفيهية في العراق فكانت لها النصيب من التدمير في الحرب ونصيبا من التخريب، في النهب والسلب مما انعكس سلبا على الواقع الترفيهي في العراق،(نستثني من ذلك المواقع الترفيهية في شمال العراق، والتي أصبحت ملاذ سكان العراق في الترفيه)،ومن جانب اخر ان انتشار العنف في العراق حد من خروج الكثير من السكان الى بعض المناطق الترفيهية بسبب الخوف من اندلاع أعمال عنف قد تودي بحياتهم، فعلى الرغم من أن العراق يمتلك الكير من المناطق السياحية والترفيهية لوجود النهرين (دجلة، والفرات) ووجود البحريات والمناطق الاثرية، والغابات الا انها لم تستثمر بشكل صحيح ولم تستحدث الى وقتنا هذا منطقة ترفيه جدية سواء كانت دور سينما أو مسارح، أو مدينة العاب أو اي من ذلك.

4. حالات السلب والنهب(الحواسم)

شهد التاريخ إن العراق قديما وحديثا مر بحالات كثيرة من السلب والنهب التي شهدها المجتمع عام 2003 نتيجة للاحتلال، غالبا ما تتكرر هذه الحالات مع الأزمات السياسية والاجتماعية لتعم معها حالة الانفلات الأمني وغالبا ما تكون دوافع هذه الحالة هي الظلم والتعسف الواقع على السكان من قبل السلطات لتكون ردود الفعل عند انهيار هذه السلطات، وتسود هذه الحالة عادة عقائد فهمها خاطئا من قبل الناس وهو تبرير هذه الأفعال بأنها شرعية ومقبولة ردا للظلم، وخاصة السلب والنهب (الفرهود) على اعتبار انها غنائم يعتقد إن الاستيلاء عليها حلال خاصة اذا كانت تعود للسلطة لأنها حق مغتصب من السكان أو الاعتقاد بان السلطة هي بمثابة الأب بالنسبة للمواطنين (الأبناء) فعدم يموت الأب يحق وراثته من قبل أبناءهم فيتم تبرير هذه الأعمال واعتبارها غنائم شرعية يقرها الدين وفقاً لاعتقادهم وثقافتهم وانتهازيتهم عندما يكون الحلال هو ما يخدم مصالحهم[1].

وفي رأينا ان القوى الخارجية والاحتلال الأمريكي وثلة من الشعب بسرقة ونهب لا بل وحرق كل مؤسسات الدولة والمكتبات، فأي مكان يسرق وينهب يقومون بإشعاله، فقد سرقت الأماكن التاريخية العراقية وساد العبث فيها كما اشر لذلك شهود عيان كثيرين يسكنون بقرب من هذه الأماكن التاريخية فقد عمدوا على ضرب

(1) نوري عبد الحميد العاني، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد34، 2003، ص21-22.

الحضارة العراقية فنهب المتحف الوطني العراقي للآثار وكسرت اغلب محتوياته التي صنعها الآشوريون والسومريون والإغريق وعبثوا بها.

وقد سرقت ونهب عن قصد الجامعات العراقية والمؤسسات التعليمية الأخرى والمكتبات الوطنية ان هذا السلب والنهب والسرقات للمؤسسات الحكومية والبنوك العراقية فضلا عن خسارتها المادية الكبيرة التي تقدر ببلايين الدولارات فإنها تعد خسارة أعظم واكبر من الناحية المعنوية والتي تمس مسيرة حضارات عالمية وليس حضارة العراق فقط، وهذه الأفعال كانت منظمة وراءها أهدافا سياسية وحضارية واقتصادية وإجرامية هذه الأوضاع المرتبكة والمضطربة التي صاحبت انهيار سلطة الدولة وفقدان الآمن غيبت فيها الضوابط الاجتماعية وانهارت الرقابة الرسمية على السكان والداخلين الى العراق وأخرجت تطلعات هؤلاء الأفراد عن كوابتها وكبحها لتحقيق أهدافا كان يصعب تحقيقها في الظروف الطبيعية والوسائل الشرعية لتبرز في ظل هذه الظروف المربكة والمضطربة غير الطبيعية وبوسائل غير شرعية وغير أخلاقية حالة اللا معيارية (الانومي) [1].

(1) رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، مصدر سابق، ص210 .